

الأدلة الرقمية لإثبات الجريمة الإلكترونية في القضايا الجزائية
دراسة تحليلية تطبيقية

طه حازم شعبان الصفدي

جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

الأدلة الرقمية لإثبات الجريمة الإلكترونية في القضايا الجزائية
دراسة تحليلية تطبيقية

طه حازم شعبان الصفدي

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراة الفلسفة في القانون

جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

مايو ٢٠٢٣

الإقرار

بسم الله الرحمن الرحيم

إنني أقرُّ وأعترفُ بأنَّ هذه الأطروحة الموسَّومة بعنوان: " الأدلة الرقمية لإثبات الجريمة الإلكترونية في القضايا الجزائية: دراسة تحليلية تطبيقية " من عملي وجهدي الشخصي، أما المقتطفات والاقتباسات فقد أشرتُ إلى مصادرها في هامش البحث.

التوقيع:

التاريخ:

الاسم:

الرقم الجامعي:

العنوان: فلسطين — غزة

شُكْرُ تَقْدِيرٍ

امتنالاً لقوله تعالى: [هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ] (١)، وانطلاقاً من قول رسولنا - صلى الله عليه وسلم -: "لَا يَشْكُرُ اللَّهُ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ" (٢)، فإنني أولاً أحمد الله حمداً كثيراً طيباً مباركاً، أن منَّ عليَّ بإتمام هذه الدراسة، ويسرها لي، فالحمد كله له وحده.

وأحمد الله الذي هداني للدراسة في هذه الجامعة المتميزة، ذات الصرح العلمي الشامخ، جامعة العلم والعلماء، واعتزافاً بالفضل لأهله، ورداً للمعروف إلى ذويه؛ أتوجه بوافر الشكر والعرفان، وعظيم الامتنان إلى كل من: **جامعة العلوم الإسلامية الماليزية** و **مركز الدراسات العليا** و **كلية الشريعة والقانون** على دعمهم المثمر والمستمر طوال مسيرتي الدراسية

كما أتوجه بوافر الشكر والتقدير والامتنان والعرفان إلى كل من سعادة:

الأستاذ الدكتور: وان عبد الفتاح بن وان إسماعيل

المشرف الرئيس الذي أفاض عليَّ بتوجيهاته السديدة وآرائه الدقيقة، وأعطاني من وقته وعلمه الكثير دون تردد أو ملل؛ مما كان له بالغ الأثر - بعد عونه (تعالى) - في إنجاز الدراسة، فجزاه الله خير الجزاء وإلى كل من:

الدكتور: حسنظام بن هاشيم

الدكتور: مصطفى عفيفي بن عبدالحليم

المشرفين المساعدين في مراحل إعداد هذه الدراسة فجزاهم الله خير الجزاء

وكل الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة لتفضلهم بمناقشة هذه الدراسة

فلهم مني خالص الامتنان والتقدير؛ فجزاهم الله خير الجزاء

وأخيراً... لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والوفاء إلى كل من أسدى إليَّ معروفاً في سبيل إخراج هذا العمل إلى النور؛ فلهم مني كل شكر وتقدير.

(١) القرآن الكريم: النمل. الآية ٤٠.

(٢) الترمذي، أبو عيسى. ١٩٩٦. سنن الترمذي. بشار عواد معروف. ط ١. دار الغرب الإسلامي. بيروت: كتاب البر والصلة عن رسول الله / باب ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك. ج. ٣. ص. ٥٠٥. رقم الحديث. ١٩٥٣.

ABSTRAK

Kajian ini membincangkan tentang bukti digital bagi pembuktian jenayah elektronik dalam kes jenayah berdasarkan undang-undang Palestin terutamanya selepas diperkenalkan Undang-Undang Dekrit Jenayah Elektronik Bilangan ١٠ tahun ٢٠١٨ Masihi yang merupakan topik terkini dalam senario perundangan di Palestin. Wujudnya kelemahan dalam perundangan Palestin yang tidak dapat menangani semua pembuktian dalam kes jenayah elektronik dan hanya memfokuskan bukti keterangan yang berkaitan dengan jenayah tradisional walaupun terdapat undang-undang Dekrit mengenai jenayah elektronik adalah merupakan permasalahan utama bagi kajian ini. Di samping itu, keputusan yang berdasarkan undang-undang Dekrit ini juga tidak dapat digunakan di Wilayah Selatan Gaza (Gaza Strip) kerana wujudnya perbezaan politik. Justeru, objektif kajian ini adalah untuk memperoleh pengetahuan tentang jenayah siber dan bukti digital, mengawal jenayah siber, mengenal pasti kaedah pembuktian serta lakuna yang wujud dalam perundangan sedia ada. Kajian ini penting sebagai suatu mekanisme bagi memperoleh pengetahuan mengenai jenayah elektronik, cara pengawalan, kaedah pembuktian serta mengisi lakuna yang wujud dalam sistem perundangan. Kajian mengaplikasikan metode penyelidikan deskriptif dengan menghurai situasi yang berlaku serta menganalisis bahan perundangan bagi menanganinya. Di dalam beberapa bab penulisan, pengkaji menambah beberapa perbandingan bagi menjelaskan lagi beberapa konsep berkaitan kajian. Kajian ini penting sebagai suatu sumbangan dalam membentangkan analisis mekanisme pembuktian jenayah elektronik melalui pembangunan teks perundangan yang sesuai dengan perkembangan teknologi terkini. Kajian ini juga dapat menarik perhatian pihak yang berkenaan dalam penyelidikan berkaitan perundangan jenayah kepada penemuan terkini dalam bidang teknologi. Kajian ini juga cuba untuk memberikan solusi penyelesaian kepada pembuktian jenayah elektronik dalam perundangan di Palestin serta pengaplikasian di Wilayah Selatan Gaza (Gaza Strip) dengan menggunakan Dekrit Undang-Undang Palestin No (١٠) tahun ٢٠١٨ Masihi yang telah diperakukan penggunaannya oleh Majlis Perundangan Palestin yang juga telah menetapkan syarat bahawa semua jenayah elektronik yang berlaku pada masa kini perlu ditangani dan perlu berdasarkan kepada pembuktian elektronik.

الملخص

تناولت الدراسة الأدلة الرقمية لإثبات الجريمة الإلكترونية في القضايا الجزائية من منظور القوانين الفلسطينية، خاصةً بعد صدور القرار بقانون بشأن الجرائم الإلكترونية ذات الرقم ١٠ لسنة ٢٠١٨م؛ كونه موضوعاً حديثاً على الساحة الفلسطينية، وتمثلت مشكلة الدراسة في وجود قصور تشريعي في القانون الفلسطيني، الذي لم يغطي بشكل كافٍ أدلة الإثبات المتعلقة بالجرائم الإلكترونية، بينما أقر أدلة الإثبات للجرائم التقليدية فقط. رغم تواجد قرار يختص بالجرائم الإلكترونية، لكن هذا القرار لم يستعرض جميع أدلة الإثبات الإلكترونية، كما أن تطبيقه لم يشمل المحافظات الجنوبية (قطاع غزة)؛ وذلك بسبب الاختلاف السياسي، حيث جاءت أهداف الدراسة لتحقيق المعرفة بالجريمة الإلكترونية و الأدلة الرقمية، وكيفية ضبط الجريمة الإلكترونية، وطرق إثباتها، وكيفية معالجة الفراغ التشريعي، وقد استخدم الباحث في ذلك المنهج الوصفي التحليلي والذي يعتمد على وصف هذه الظاهرة وتحليل الأحكام القانونية التي تناولتها، ومن أهمية هذه الدراسة الإسهام في عرض وتحليل آليات إثبات الجريمة الإلكترونية، وبيان أهمية التأكد من وقوع الجريمة الإلكترونية وإثبات حدوثها، ومن ثم إدانة المتهم بارتكابها، وتتضمن الدراسة أيضاً عرضاً للعديد من القضايا أو الجرائم المتعلقة بالجرائم الإلكترونية، حيث تهدف الدراسة إلى معالجة هذه المشكلات من خلال تقديم نصوص قانونية جديدة تتماشى مع التقدم التكنولوجي، وتشير أيضاً إلى أحدث التقنيات في هذا المجال. وقد بذلت الدراسة جهوداً للبحث عن حلول لأدلة الإثبات للجرائم الإلكترونية في التشريع الفلسطيني، وتطبيقها في المحافظات الجنوبية (قطاع غزة) من خلال العمل على القرار بقانون رقم (١٠) لسنة ٢٠١٨م الفلسطيني والمصادقة عليه من المجلس التشريعي الفلسطيني وتعديله، على أن ينص على جميع الجرائم الإلكترونية التي ظهرت في العصر الحديث، وأن يعالج جميع أدلة الإثبات الإلكترونية.

ABSTRACT

The study dealt with digital evidence to prove the electronic crime in criminal cases from the perspective of Palestinian laws, especially after the issuance of the Decree-Law on Electronic Crimes No. ١٠ of ٢٠١٨ AD, as it is a recent topic on the Palestinian scene. There is lacuna in Palestinian law concerning electronic crimes. Despite the existence of the decree-law on electronic crimes, the law did not address all electronic evidence issues, and the law was not applied to the southern governorates (Gaza Strip) due to the political difference. The objective of this research is to identify cybercrime and digital evidence, how to control cybercrime, methods of proving it, and how to address the legislative lacuna. The importance of this research is to contribute the mechanisms of proving electronic crime, showing the importance of verifying the occurrence of electronic crime and proving its occurrence, and then convicting the accused of committing it. This study utilized a qualitative research approach, which involved the analysis of relevant literature, legal text analysis, case studies, and interviews with legal experts and investigators. The data collected was systematically analyzed, and the results showed that electronic crimes increasing, and there is a need for more effective laws and regulations. Furthermore, the study found that the Palestinian legislative framework requires an amendment to address the gaps in electronic evidence admissibility and to increase the efficiency of the criminal justice system in handling electronic crime cases. In conclusion, this study sheds light on the importance of digital evidence in establishing electronic crimes in criminal cases, particularly in Palestine. The study recommends the adoption of legislative amendments to regulate electronic evidence in a manner that is compatible with technological advancements. These amendments should cover all electronic crimes and allow for the admissibility of electronic evidence in court proceedings. Such changes are necessary to ensure the effective handling of electronic crime cases and to deter perpetrators from engaging in such criminal activities.

محتويات البحث

ص	الموضوع
ب	الإقرار
ج	شكر وتقدير
د	ABSTRAK
هـ	الملخص
و	ABSTRACT
ز	محتويات البحث
ك	قائمة الاختصارات
١	الفصل التمهيدي الإطار التنظيمي للبحث
١	المقدمة
٣	مشكلة الدراسة
٤	أسئلة الدراسة
٤	أهداف الدراسة
٤	منهجية الدراسة
٥	الدراسات السابقة
١٩	أهمية الدراسة
٢١	حدود الدراسة
٢٢	الفصل الثاني ماهية الجرائم الإلكترونية و الأدلة الرقمية
٢٢	التمهيد
٢٣	المبحث الأول: ماهية الجرائم الإلكترونية
٢٤	المطلب الأول: مفهوم الجريمة
٢٧	المطلب الثاني: مفهوم الجريمة الإلكترونية
٣٢	المطلب الثالث: الجريمة الإلكترونية في الفقه الإسلامي
٣٥	المبحث الثاني: الطبيعة القانونية للجريمة الإلكترونية وخصائصها

٣٦	المطلب الأول: الطبيعة القانونية للجريمة الإلكترونية ودوافعها
٤٣	المطلب الثاني: خصائص الجريمة الإلكترونية وأثرها في الإثبات
٥١	المطلب الثالث: أركان الجريمة الإلكترونية
٦٠	المبحث الثالث: الدليل الرقمي وأنواعه ومجالاته في الإثبات الجنائي
٦٠	المطلب الأول: ماهية الدليل الجنائي الرقمي وخصائصه
٧٦	المطلب الثاني: أنواع الدليل الرقمي وتقسيماته
٨٤	المطلب الثالث: مجال الإثبات بالدليل الرقمي
٨٧	الخلاصة

الفصل الثالث

٨٨

القيمة القانونية للدليل الرقمي والإثبات الجنائي

٨٨	التمهيد
٨٩	المبحث الأول: الإثبات الجنائي ووسائله
٨٩	المطلب الأول: ماهية الإثبات الجنائي
٩٦	المطلب الثاني: وسائل الإثبات في المواد الجنائية في الشريعة الإسلامية
١٠٦	المبحث الثاني: شروط قبول الدليل الرقمي الجنائي أمام القضاء
١٠٦	المطلب الأول: مشروعية الدليل الرقمي الجنائي
١١١	المطلب الثاني: مبدأ يقينية الدليل الرقمي الجنائي
١١٥	المطلب الثالث: مبدأ وجوب مناقشة الدليل الرقمي الجنائي
١١٩	المبحث الثالث: سلطة القاضي في قبول الدليل الرقمي
١١٩	المطلب الأول: السلطة التقديرية للقاضي في نظام الإثبات الحر
١٢٥	المطلب الثاني: السلطة التقديرية للقاضي في نظام الإثبات المقيد
١٢٩	المطلب الثالث: السلطة التقديرية للقاضي في نظام الإثبات المختلط
١٣٤	الخلاصة

الفصل الرابع

١٣٥

ضبط الجريمة الإلكترونية وطرائق إثباتها والإجراءات الخاصة في جمع الدليل الرقمي

١٣٥	التمهيد
-----	---------

١٣٥	المبحث الأول: ضبط الجريمة الإلكترونية والإجراءات التقليدية في جمع الدليل الرقمي
١٣٦	المطلب الأول: ضبط الجريمة الإلكترونية
١٤٢	المطلب الثاني: الإجراءات التقليدية في جمع الدليل الرقمي
١٦٧	المبحث الثاني: طرائق إثبات الجريمة الإلكترونية
١٦٨	المطلب الأول: إثبات الجريمة الإلكترونية بالشهادة
١٧٣	المطلب الثاني: إثبات الجريمة الإلكترونية بالإقرار
١٧٦	المطلب الثالث: إثبات الجريمة الإلكترونية بالخبرة الفنية
١٨٥	المبحث الثالث: الإجراءات الحديثة لاستخلاص الدليل الرقمي
١٨٥	المطلب الأول: اعتراض المراسلات الإلكترونية
١٩١	المطلب الثاني: المراقبة الإلكترونية وحفظ المعطيات
١٩٧	المطلب الثالث: استعمال إجراء التسرب
٢٠٠	الخلاصة

الفصل الخامس

٢٠١

معوقات إثبات الجريمة الإلكترونية ومعالجتها

٢٠١	التمهيد:
٢٠١	المبحث الأول: معوقات إثبات الجرائم الإلكترونية
٢٠٢	المطلب الأول: المعوقات المتعلقة بخصوصية الدليل الجنائي الرقمي
٢١٣	المطلب الثاني: المعوقات التي تواجه الخبراء الفنيين في عملية الإثبات الجنائي للجريمة الإلكترونية
٢١٤	المطلب الثالث: الصعوبات المتعلقة بمجهاز التحقيق
٢٢٣	المطلب الرابع: المعوقات الإجرائية والتشريعية
٢٢٦	المبحث الثاني: المعالجة التشريعية لأدلة الإثبات في الجرائم الإلكترونية
٢٢٧	المطلب الأول: المعالجة التشريعية للجرائم الإلكترونية في التشريع الفلسطيني
٢٣١	المطلب الثاني: المعالجة التشريعية للجرائم الإلكترونية في قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات المصري رقم (١٧٥) لسنة ٢٠١٨
٢٣٣	المطلب الثالث: المعالجة التشريعية للجرائم الإلكترونية في قانون جرائم أنظمة المعلومات الأردني لعام ٢٠١٠
٢٣٤	المبحث الثالث: تطبيقات قضائية في المحاكم الفلسطينية
٢٣٥	المطلب الأول: القضية الجزائية في تهمة التهديد باستعمال الشبكة الإلكترونية

٢٣٩	المطلب الثاني: القضية الجزائية في تهمة الذم بواسطة النشر عبر وسائل تكنولوجيا المعلومات
٢٤٣	المطلب الثالث: القضية الجزائية في تهمة التحقير بواسطة النشر عبر وسائل تكنولوجيا المعلومات
٢٤٦	الخلاصة

الفصل السادس

٢٤٧

الخاتمة

(النتائج والتوصيات)

٢٤٧	أولاً: النتائج
٢٥٠	ثانياً: التوصيات
٢٥٣	قائمة المصادر والمراجع
٢٧٧	الملاحق

قائمة الاختصارات

هجريّة	هـ
ميلاديّة	م
دون كاتب	د.ك
دون تاريخ	د.ت
دون مكان	د.م
دون ناشر	د.ن
دون طبعة	د.ط
صفحة	ص
مجلد	ج
الطبعة	ط